- **اهمية الائتمان المصرفي في الاقتصاد:**

١-نظرا للتطور الاقتصادي الذي عاشته اغلب دول العالم والذي ادى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية و الإنتاجية الحديثة هذا الأمر يتطلب تمويل رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع فئات معينة من رجال الأعمال و المصارف الصغيرة عن تأمينها لذلك تم اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة و الاستثمارية الكبيرة لذلك يمثل الائتمان عنصر مهم في إنعاش وتطوير تلك المشروعات في الاقتصاد وهو يمثل وظيفة مهمة لتمويل المشاريع الانتاجية .

٢-كذلك أن تطور الحياة الاقتصادية لم يكتفي فقط على تطور المشروعات الإنتاجية بل وتداخل معه تطور الحياة الاجتماعية إذ تنامت حاجات الأفراد وتنوعت وتغيرت الأذواق وتطورت من السلع والخدمات وقد ازدادت الحاجة بشكل كبير من تلك الانواع من السلع والخدمات المتطورة غير ان دخل الأفراد اصبح عاجز عن تغطية تلك الحاجات المتزايدة والمتطورة من السلع الاستهلاكية والمتنوعة فأصبح الدافع لدى هؤلاء الافراد في الحصول على الاقتراض لتمويل تلك الاحتياجات اذ تم اللجوء إلى المصارف التجارية لغرض تمويل تلك النفقات الاستهلاكية من قبل الافراد والمؤسسات فهو يمثل وظيفة تمويل برامج الاستهلاك.

٣-ان تطور التجارة العالمية و زياد العمليات التجارية بين الدول من جراء تطور الحياة الاقتصادية وتنامي معدلات الطلب دفع هو الاخر بضرورة توفير مصادر الأموال لتمويل تلك العمليات وتسويتها سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي دفع بالتجار وممن يقومون بالعمليات التجارية للاستعانة في المصارف التجارية للحصول على ذلك التمويل الكافي بهدف تمويل عمليات التبادل التجاري المختلفة.

النظريات النقدية و السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية و النقوديون – فريدمان)

اولا السياسة النقدية من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية:

تمثل النظريات النقدية شرحا موضحا لأهمية النقود ، ودوها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي السائد ، اذ تبين تلك النظريات اثر عرض النقود والطلب عليها في مجالات عديدة منها الاسعار والإنتاج والفائدة والاستخدام ، وقد اختلف رجال الفكر الاقتصادي ، على مر العصور بشأن النقود فمنهم من اعتبرها لا تمثل شيء مهم في الاقتصاد وان وظيفتها لا تتعدى مجرد وسيط للتبادل كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي ،ويرى اخرون بان النقود متغير هام يؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي . كما الحال في العصر التجاري ، وفي الفكرة الكينزي . وعلى هذا الأساس فان النظرية الاقتصادية هي ليست نظرية واحدة وإنما تتألف من مجموعة من النظريات تمثل اتجاهات مختلفة . وفيما يلي نحاول أن نبرز تحليلا مقارنة لمواقف المفكرين الاقتصاديين من خلال النظريات النقدية التي تم طرحها من قبلهم وسوف نقسم هذه النظريات إلى ثلاث أقسام وفق الآتي : النظرية النقدية الكلاسيكية ، النظرية النقدية الكينزية، نظرية النقوديون .

اولا –النظرية النقدية الكلاسيكية نظرية كمية النقود: وتعد بمثابة الخلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد، تمت صياغة نواة النظرية على يد الاقتصاد الفرنسي (جان بودان) الذي أوضح بأن زيادة المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة عرض كمية النقود ثم اخذ بهذا التفسير من بعده عدد من الاقتصاديين وفي مقدمتهم الاقتصاد الإنجليزي(دافيد هيوم) ورجل الأعمال الإيرلندي (كانتيون) ثم الاقتصاد المعروف (دافيد ريكاردو) الذي كان له دور أساسي ومميز في بناء صرح الفكر الكلاسيكي وتوصل الى ان أي زيادة في كمية النقود ستترتب عليها زيادة في الأسعار وقد صاغ هذا التحليل رياضيا(ارفنج فيشر) بمعادلته المعروفة (معادلة المبادلة) ثم تلتها صياغة أخرى تبنتها مدرسة كامبرج من قبل

(الفريد مارشال) بمعادلته المعروفة معادلة الأرصدة النقدية وترتبط وجهة نظر الكلاسيك الى السياسة النقدية بنظرتهم الى النقود ووظائفها،. وقد كانت اهم افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية هو :

١-ثبات حجم الانتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل : تؤكد النظرية الكلاسيكية ان النقود ليس لها اي تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي ولهذا فان النقود تبقى محايدة ليس لها أثر في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، فالنظرة الكلاسيكية للنقود تعد مجرد وسيلة الهدف منها اتمام عمليات التبادل، وهي بمثابة حجاب تختفي خلفة العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي ولم يأخذوا بنظر الاعتبار وظيفتها اداة للادخار او الاكتناز، ولقد وضع الاقتصاديون الكلاسيك افتراضات النظرية الكمية للنقود الخاصة بالدور الذي تؤديه النقود في الاقتصاد انطلاقا من اعتمادهم على قانون ساي الذي ينص على ان العرض يخلق طلبا مساويا له. معنى ذلك ان النظام الاقتصادي يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في حالة عدم تدخل الدولة. وان الاقتصاد قائم على المنافسة التامة وبالتالي فان القوى التلقائية تدفع الى تشغيل الموارد الانتاجية بصورة تامة فيتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة كل من الاجور والاسعار .

٢-واستنادا لذلك فان النظرية الكمية للنقود توضح ان التغيير الذي يحدث في عرض النقد يؤدي الى تغير مماثل وبالنسبة ذاتها اي تغيراً طرديا وتناسبيا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة وعكسية في قيمة النقود، ومن ثم يكون من الممكن استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

٣-ثبات سرعة تداول النقود: المقصود بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وما دام النقود أداة او وسيلة للتبادل فيمكن استخدام نفس الوحدة النقدية للحصول على اكثر من سلعة ما دامت هذه

الوحدة قد انتقلت من يد إلى أخرى بمعنى أنه تعدد انتقال الوحدة النقدية من طرف إلى آخر يترتب عليها انتقال مماثل في القوة الشرائية للأطراف الحائزة لها، فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة

وعليه فان اي زيادة في نسبة عرض النقود يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار بالنسبة ذاتها.. وهذا يعني ان التغير في عرض النقود لا يمكن الاعتماد عليه بصفته عامل محفز لمسار النشاط الاقتصادي، وذلك لان ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي يمثل نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الانتاج. وقد أعتمد الكلاسيك في توضيح هذا الموقف النظري على الاتي

- **معادله التبادل (معادلة أرفنج فيشر):**

$$MV=PT$$

حيث ان

M= عرض النقود (صافي العملة في التداول +نقود مصرفيه).

V= سرعة تداول النقود (اي الرغبة في أنفاق النقود).

P = المستوى العام للأسعار.

T= كميه المبادلات (المعاملات) والتي تشمل السلع التي لا يتضمنها مفهوم الناتج المحلي الاجمالي.ويمكن احتساب كمية النقود المعروضة بجمع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائدا نقود الودائع ،لهذا فإن المعادلة بمثابة متطابقة حسابية فهي إذن ليست نظرية وإنما صيغة رياضية تفسر التحليل الكلاسيكي وتؤكده، إذ أن المعادلة تشتمل على العوامل الكمية التي تتفاعل مباشرة لتحديد المستوى العام للأسعار بواسطة العلاقة الطردية والتناسبية فيما بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار لذلك فإن